



بحث في القدرة على إنشاء مشاريع:
تقييم اجتماعي تشاركي
في دارفور وجنوب السودان



سامر عبد النور، د. بابكر بدري، د. أماني الجاك،
د. دافيد ويلر، د. سوزان ماجراث، د. أونا برانزي

سامر عبد النور، د. بابكر بدري، د. أماني الجاك، د. دافيد ويلز، د. سوزان ماجراث، د. أونا برانزي
تصوير: سامر عبد النور
تصميم وتنفيذ: ريبيكا لانغستاف

© 2008 مركز جامعة يورك لدراسات اللاجئين. كل الحقوق محفوظة.
الاستشهاد المرجعي الصحيح:

يمكن الاطلاع على هذه الورقة على هذا الموقع: www.fsed.ca

مقدمة

تهدف هذه الدراسة، وهي جزء من مشروع أكبر بعنوان "تحويل الصراع: تشجيع وسائل المعيشة المستدامة وتطوير المشاريع على مستوى القاعدة في دارفور وجنوب السودان"، إلى تشجيع تبني وسائل المعيشة المستدامة التي تساعد على الاتكال على النفس بعد انتهاء الحرب في السودان. والمشروع والدراسة كلاهما شراكة تآزرية بين جامعة أحفاد للمرأة (السودان) وجامعة يورك (كندا)، وهما يزودان فهماً لاستراتيجيات وسائل معيشة المجتمعات السكانية التي شردت من أماكن عيشها في دارفور وجنوب السودان إلى مناطق أخرى داخل البلاد قبل الصراع وبعده. وتركز الدراسة بشكل أساسي على التنمية على مستوى القاعدة والقطاع الخاص وتنتهج مبدأ المساواة بين الجنسين بحيث يصبح تطوير المشاريع المستدامة أداة لتحقيق وسائل معيشة مستدامة للجماعات المستهدفة.

اكتشف الباحثون أثناء الدراسة الميدانية نشوء جدلٍ بين موظفي الوكالات الدولية والمنظمات السودانية المحلية بشأن تحديات الإغاثة والحاجة إليها مقابل تحديات فرص التنمية في السودان. ففي حالات كثيرة غطى الصراع المستمر والأوضاع السياسية المتوترة والبرامج والسياسات التي تركز على الإغاثة والنقص العام في الخبرة أو الإفتقار إلى نماذج مشاريع مستدامة محلية في المجتمعات المستهدفة على القدرات الموجودة لتطوير مشاريع إعادة البناء بعد الحرب. وتنبع الرغبة في اكتشاف وتبيان القدرات الموجودة في المجتمعات التي عانت من تأثيرات الحرب في دارفور وجنوب السودان من القناعة بأن هذه القدرات موجودة بالفعل، وبأنه ربما سيكون لها الدور الأعظم في إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب.



يجمعن الماء في مخيم أوئل، قرب مالاكال، أيار/مايو 2006.

هناك من الأمور الإيجابية ما يشجع على تطوير مشاريع مستدامة في جنوب السودان منها توفر الموارد الطبيعية التي تتيح الإمكانات لأنشطة مشاريع متنوعة؛ والرغبة القوية في توفير وسائل معيشة لما بعد الحرب وللتنمية؛ والتشجيع الذي يبديه كافة أصحاب المصلحة من داخل الوطن ومن المجتمع الدولي لعودة المهجّرين؛ والقدرات الموجودة في مجتمعات المهجّرين على إنشاء المشاريع؛ والقطاع المالي

النشط ونشوء مصارف في جنوب السودان والاهتمام بالاقتصاد الجزئي؛ وأنشطة المشاريع/السوق رغم أن انتفاع المهجّرين منها لازال محدوداً؛ وانخراط القطاع الخاص المحلي في التنمية. أما في دارفور فقد وجد الباحثون مظاهر إيجابية متنوعة تتعلق بتطوير مشاريع مستدامة، منها روح الريادة والالتكال على النفس؛ والمهارات الموجودة التي يمكن استخدامها في مشاريع واسعة التنوع؛ والفهم الموجود للتسهيلات التي تتعلق بالمشاريع مثل الإئتمان والتدريب؛ والرغبة القوية في الإتكال على النفس والتحرر من الاعتماد على الإغاثة؛ ووجود الأسواق في مخيمات المهجّرين، وبعضها كبير ونشط .

لقد فاقم الصراع المستمر بين الحكومة السودانية ومجموعات المعارضة في دارفور والتحديات التي تواجهها خطة السلام الشامل بين الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان من سوء أحوال مجتمعات المهجّرين من السودانيين. ومع استمرار تراكم التحديات الإنسانية والسياسية والتنموية، يتعين على المنظمات والمجتمعات المحلية في السودان أن تعترف بالقدرات الموجودة وتستفيد منها وتقويها من أجل تطورها الخاص. وإدراكاً بأن هذا يشكل تحدياً معقداً ضخماً يتطلب جهد كافة مستويات المجتمع السوداني، يطرح هذا التقرير أول دراسة أساسية معروفة تعتمد مباشرة على تفصي القدرات الموجودة على تطوير المشاريع المستدامة في مجتمعات المهجّرين داخل البلاد من دارفور وجنوب السودان ووضع التوصيات بشأنها.

خلفية

السودان أحد أكثر البلدان تنوعاً؛ فهو يضم ضمن حدوده صحارى وسلاسل جبال ومستنقعات وغابات استوائية. ويتميز السودان بوجود ثلاث مناطق مناخية عامة: منطقة صحراوية في الشمال وحزام من الأراضي شبه الجافة في الوسط، ومنطقة استوائية ممطرة في الجنوب. وهو غني أيضاً بثروات طبيعية متنازع عليها تقع بشكل رئيسي في الجنوب. وتشمل هذه الموارد النفط والحديد والنحاس والكروم والزنك وتنغستين ميكا والفضة والذهب . والحرب الأهلية التي نشبت منذ خمسينات القرن الماضي بين حكومة السودان وحركة/جيش التحرير الشعبية تنازعا على ملكية هذه الموارد والسيطرة عليها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأسباب التهجير بفعل القوة العسكرية وبتفاقم هذا التهجير في مناطق النفط في جنوب السودان وفي الوقت الراهن أيضاً في منطقة دارفور في غرب السودان.

تُفسر الأحداث التاريخية في السودان تفسيراً ذاتياً وكثيراً ما تكون موضع نزاع شديد. لقد نجم النزاع في جنوب السودان عن أشكال مستحكمة من الاضطهاد وعدم المساواة والاستبعاد. ويُنسب النزاع، من الناحية التاريخية، إلى انعدام التوازن في التنمية بين الشمال والجنوب وانعدام المساواة بين الجنسين وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعود جزء كبير من النزاع المسلح إلى العبودية التي وجدت بشكل رئيسي في الجنوب في أواسط القرن التاسع عشر، لكنه ارتبط في الوقت ذاته بالتطور الاقتصادي في كل من الشمال والجنوب. وترتبط النكبات في جنوب السودان وفي مناطق دارفور مباشرة بالصراع الأوسع ما بين الحكومات المركزية المتتابعة في

الشمال وغالبية السكان المُهمّشة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في جنوب وغرب وشرق السودان. ومناطق الجنوب ودارفور، وهي المحور الرئيسي لهذا التقرير، من أكثر المناطق نقصاً في التطور في العالم، ويعود ذلك إلى السياسات المتتالية عبر التاريخ التي حرمت هذه المناطق من البنية الأساسية للتنمية.

لقد ابتليت مناطق غرب السودان بالنزاعات الداخلية والخارجية والمجاعات. ويمكن تتبع أصل النزاع المسلح في دارفور إلى ما يطلق عليه جيرارد برونير "الإهمال الكولونيالي اللطيف: الرومانسية ونقص التطور" (Prunier 2005: 25). لقد تعرضت دارفور إلى تهمة سياسي واقتصادي بالمقارنة مع مناطق وسط النيل، ويعود ذلك إلى الحكم التركي - المصري الذي امتد من عام 1874 إلى عام 1883. وكانت مملكة دارفور قبل الاستعمار قوية وهامة على الأقل مثل جاراتها (Badri 2005:25).

منذ عام 2003، تحول النزاع المسلح في دارفور بتسارع إلى حالة طوارئ إنسانية أثرت بشكل قاس على ملايين السكان من النساء والرجال والأطفال في دارفور ويقدر أن حوالي 1.8 مليون من سكان دارفور أصبحوا مهجّرين داخل السودان وأن هناك ما يزيد عن 200 ألف لاجئ يعيشون في تشاد (USAID 200). وفي كانون الثاني من عام 2003 نُبّهت "صدّامات مُشوّشة" نشبت على الحدود بين تشاد ودارفور حكومة السودان إلى وجود مشاكل في المنطقة، وفي 26 شباط /فبراير 2003 هاجمت حركة العدل والمساواة، التي لم تكن معروفة في السابق، بالاشتراك مع جيش التحرير السوداني ومركزه دارفور، قوات الحكومة السودانية وقتلت 200 منها (Prunier 24: 2005). وقد أدى الرد الانتقامي الذي شنّته الحكومة السودانية وميليشيات الجنجاويد المدعومة منها إلى أن يعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن ما يحدث في دارفور هو "مجزرة" (المصدر الذي سبق). وبالرغم من أن الحكومة السودانية وضعت منذ ذلك الحين مسافة بينها وبين الجنجاويد، إلا أن دعمها للميليشيات في بادئ الأمر وُلد بدايات اقتصاد الحرب الذي استمر بدوره في إدامة العنف في دارفور.

الهدف

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تنوير النقاش بشأن إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب من وجهة نظر تطوير مشاريع على مستوى القاعدة والمساواة بين الجنسين، وتحديداً عودة المهجّرين من دارفور وجنوب السودان ونزع سلاح المقاتلين السابقين في جنوب السودان وإعادة دمجهم في المجتمع كجزء من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وينبغي لتعزيز وتأمين السلام المستديم، إمداد المجتمعات التي هُمّشت بسبب النزاع بإحتياجاتها الأساسية. ومن حاسم الأهمية لهذه الدراسة تفحص خطط التنمية التي وضعتها الحكومات المختلفة في السودان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية لفترة ما بعد الحرب، وكذلك أيضاً تقييم القدرات الموجودة، بما في ذلك المهارات والبنية التحتية واستعداد المجتمعات المستهدفة لتطوير القطاع الخاص.



اجتماع بحث تشاركي، أكوٲ، أيار/مايو 2006.

توجه الدراسة

نظمت جامعة أحفاد للمرأة (السودان) بالتآزر مع جامعة يورك (كندا) هذه الدراسة. ولا شك إن المقاربة المعروفة باسم "التقييم الاجتماعي التشاركي" مقارنة نوعية (غير كمية) إلى حدٍ بالغ، وهي تقع ضمن نطاق ما يعرف باسم "البحث الفعّال التشاركي". كذلك فإن إطار الدراسة هو البحث المُستبد إلى شبكات المشاريع المستدامة المحلية، وهي شبكات تآزرية قائمة على الإئتمان تقدم منافع

إنسانية واجتماعية ومالية وأيكولوجية. وتعالج شبكات المشاريع المحلية المستدامة أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وذلك بدعم العلاقات وبناء القدرات بين الشركاء، ومن بينهم رجال الأعمال وقطاع التنمية والمستثمرون ومعاهد التدريب المحلية وأفراد المجتمع والأعمال التجارية المحلية المستدامة والشركات وأجهزة الحكومة المختلفة (Wheeler et al. 2005).

لقد وجدت أبحاث التنمية الدولية أن هناك روابط واضحة ما بين النزاع والنشاط الاقتصادي. فآزمة الحرب تطلق العنان لرجال أعمال يحققون الربح عن طريق تشجيع العنف، وآخرين يصارعون من أجل البقاء في ظل العنف. ويمكن لتوليد وسائل المعيشة المستدامة من خلال تطوير المشاريع المستدامة، أن يكون أداة لإعادة دمج أفراد المجتمع الذين شاركوا في الحرب أو شردوا بسببها. وهذه العملية هي بالفعل عملية تحويل للصراع من خلال توليد وسائل المعيشة المستدامة.

لقد اعتمد الباحثون بشكل واسع على المؤسسات السودانية المحلية للتخطيط اللوجستي والدعم والوصول إلى المجتمعات المحلية، ويتعين على الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان توفير الغطاء الأمني والدعم لعملية جمع المعلومات. وقد قدمت جامعة أحفاد للمرأة الدعم اللوجستي ورأسمال اجتماعي قوي. وقد أدارت المؤسسات المحلية بمساعدة فرق الأبحاث المحلية نقاط التركيز والاتصال في مجتمعات المهجّرين داخل البلاد، جاعلة العمل بمثابة مبادرة سودانية، تشكل جسراً يسد الفجوات ما بين اللغات والثقافات المتعددة ويساعد على ربط المؤسسات السودانية.

التحديات

هناك تحديات حاسمة لابدّ من مواجهتها عند التفكير في تطوير مشاريع على مستوى القاعدة في كل من جنوب السودان ودارفور. وعلى الرغم من أن المنطقتين تختلفان من الناحية السياسية والتاريخية والثقافية والإثنية، ومن ناحية العادات واللغة والبيئة، هناك أمور مشتركة تنطبق عليهما كليهما تبعث على القلق، منها البيئة وخصوصاً استنزاف الموارد في مناطق النزاع واعتماد المهجّرين داخل البلاد على موارد شحيحة؛ وعدم المساواة بين الجنسين وخصوصاً تهيش الإناث بين المهجّرين، وافتقار الرجال إلى القدرة على التنقل والحركة؛ وافتقار المهجّرين إلى الأمن والسلامة داخل المخيمات وخارجها؛ ومسألة حيازة الأراضي والحقوق في جنوب السودان والحصول على أراضٍ في دارفور.

لا زال جنوب السودان يعاني في فترة ما بعد الحرب من النزاع والتحديات الأخرى. والمجالات الرئيسية التي ينبغي أن تكون محطّ اهتمام فيما يتعلق بتطوير مشاريع على مستوى القاعدة وشبكات مشاريع محلية مستدامة في جنوب السودان، هي الفروقات بين المجتمعات والتحديات المتعلقة بعودة المهجّرين المتعددين ومفهوم الغريب؛ والمسائل الاجتماعية-الاقتصادية، ومن بينها ثقافة التبعية الراهنة ووجود الألغام وكذلك تحديات حيازة الأرض وحقوق الملكية؛ والوضع المتعلق بنزع السلاح وتسريح الجيش وعملية إعادة الدمج والتأخير في نزع أسلحة المقاتلين.

وفي دارفور أدت هشاشة اتفاقية السلام الشامل واستمرار النزاع إلى المزيد من المعاناة والتشريد والتوترات الإقليمية والدولية. أما المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تكون محطّ اهتمام فيما يتعلق بتطوير مشاريع على مستوى القاعدة وشبكات مشاريع محلية مستدامة، فهي تحديات مساعدة الناس على الاستفادة من استراتيجيات وسائل المعيشة التقليدية التي نجمت عن إبعاد المهجّرين عن أراضيهم التي هي مصدر رزقهم؛ وتحديات الأمن والسلامة بسبب وجود طبقات معقدة من الأمن داخل المخيمات وخارجها واستمرار الهجمات على المهجّرين؛ وتحديات التمثيل والمشاركة، إذ لا يزال المهجّرين غير قادرين على تنظيم أنفسهم والتعبير عن مطالبهم وطموحاتهم، وكذلك التحديات الناجمة عن إقصاء المنظمات السودانية في الغالب عن عمليات الإغاثة والتنمية في دارفور.

الفرص

لقد تبين من العمل الميداني في جنوب السودان أن هناك أموراً إيجابية متعددة تشجع على تطوير مشاريع مستدامة. ومن بين هذه توفر الموارد الطبيعية التي تتيح الإمكانات لأنشطة مشاريع متنوعة؛ والرغبة القوية في توفير وسائل معيشة لما بعد الحرب والتنمية؛ والتشجيع الذي يبديه كافة أصحاب المصلحة من داخل الوطن ومن المجتمع الدولي لعودة



بائع أحذية، سوق الفاشر، أيار/مايو 2006.

المهجرّين؛ والقدرات الموجودة في مجتمعات المهجرّين على إنشاء المشاريع؛ والقطاع المالي النشط ونشوء مصارف في جنوب السودان والاهتمام بالاقتصاد الجزئي؛ وأنشطة المشاريع/السوق رغم أن انتفاع المهجرّين منها لازال محدوداً؛ وانخراط القطاع الخاص المحلي في التنمية.

أما في دارفور فقد وجد الباحثون مظاهر إيجابية متنوعة تتعلق بتطوير مشاريع مستدامة، منها روح الريادة والالتكال على النفس؛ والمهارات الموجودة التي يمكن استخدامها في مشاريع واسعة التنوع؛ والفهم الموجود للتسهيلات التي تتعلق بالمشاريع مثل الإئتمان والتدريب؛ والرغبة القوية في الإتكال على النفس والتحرر من الاعتماد على الإغاثة؛ ووجود الأسواق في مخيمات المهجرّين، وبعضها كبير ونشط .

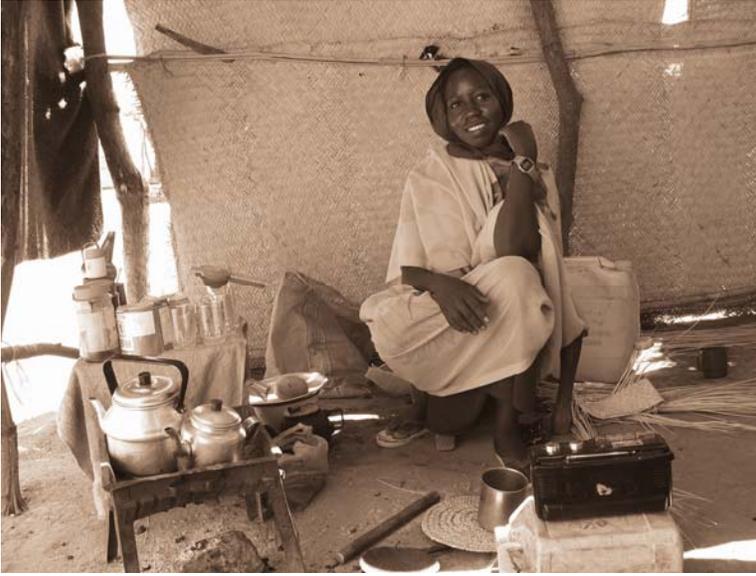
التوصيات

يوفر تطوير المشاريع على مستوى القاعدة فرصة للتعامل مع الاحتياجات المختلفة لإعادة البناء في فترة ما بعد الحرب. ويؤمل أن يساعد تطوير المشاريع في جنوب السودان على إعادة بناء وسائل المعيشة والمجتمعات والعلاقات بينها. فالتدريب والخدمات الصحية كلها عوامل حاسمة الأهمية في القرارات التي يتخذها المهجرّون بشأن عودتهم إلى أراضيهم، وكذلك في تنمية جنوب السودان. ويتطلب دعم المشاريع إنشاء مؤسسات تركز على التدريب بشكل عام وعلى المهارات المتخصصة، التي ستساعد على إعادة دمج المهجرّين والمقاتلين السابقين وآخرين غيرهم ممن أثرت عليهم الحرب ويرغبون في المشاركة في تنمية مجتمعاتهم، كما يتطلب تطوير قدرات التمويل بالغ الصغر للسكان في جنوب السودان خاصة المجموعات المهمشة مثل المهجرّين داخل البلاد والمقاتلين السابقين.

فيما يتعلق بجنوب السودان ينبغي تطوير مشاريع تشرك النساء بفعالية وبأمان، لكن هذه المشاريع ينبغي ألا تستثني الرجال. وبرغم أن المهجرّين داخل البلاد والمقاتلين السابقين هما الجماعتان المستهدفتان فيما يتعلق بتطوير المشاريع المستدامة على مستوى القاعدة، إلا أنه ينبغي بالقدر نفسه شمل المجتمعات التي سيستقرون فيها وذلك لزيادة الروابط الاجتماعية وفرص تحويل النزاع، بدلا من الفصل والتنمية غير المتساوية اللذين يؤديان إلى مفاقمة التوتر والنزاع. كما ينبغي تطوير أنظمة قياس فعّالة وحاسمة لتحديد أي من المشاريع يوفر فرصاً للتحسين وتمكيناً للمجموعات

المهمشة، ويساهم في توفير وسائل معيشة محسنة وفي تحويل النزاع. والمجالان الهامان لتطوير مشاريع على مستوى القاعدة في جنوب السودان هما مجال المشاريع التي تتعامل مع الاحتياجات التنموية، مثل الماء والخدمات الصحية وإزالة الألغام وتوفير مواد بناء ملائمة وتوفير الطاقة ووسائل الاتصال في المناطق الريفية؛ ومجال المشاريع النموذجية القائمة على استراتيجيات وسائل المعيشة التقليدية التي تمارسها قبائل الرعاة والرُّحْل، مثل المشاريع التي تتعلق بالزراعة والمواشي، وذلك كله بالتضافر مع توفير فرص المشاركة في الأسواق وفرص لعب المستفيدين دوراً قيادياً في تطوير مجتمعاتهم.

ويشكل تطوير المشاريع للمهجرين داخل البلاد في بيئة دارفور المعقدة وسريعة التغير مهمة صعبة لكنها حيوية الأهمية. فعدم الاستقرار السياسي، وعدم إنتفاع المهجرين من موارد ووسائل المعيشة التقليدية وافتقارهم إلى القدرة على التنقل وإقصائهم عن إدارة شؤونهم الخاصة، وعدم توفر الأمن، وتركيز المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي على الإغاثة والغموض الذي يكتنف مسألة عودة الهيئات الدولية كلها عوائق هائلة؛ لكن تطوير أسواق المخيمات ومشاركة المهجرين فيها، والمهارات الموجودة، ورغبة المهجرين في الإتكال على النفس وروح البقاء والاستمرار كلها أمور مشجعة يمكنها أن تصبح أساساً لتطوير المشاريع وبداية حياة أفضل.



ست الشاي (بائعة شاي) في السوق، مخيم السيريف، نبالا، حزيران/ يونيو 2006.

لقد انخرطت النساء في دارفور منذ أمد طويل في التجارة والمشاريع وأنماط الإنتاج، وبعد تشردهن انخرطن في أسواق المخيمات، وكثيراً ما عملن النساء في البيوت في المناطق المدنية المحاذية للمخيمات. وتشجع مشاركة النساء في العمل وقدرتهن على الوصول إلى المراكز المدنية على تطوير مشاريع للنساء. أما بالنسبة للرجال فكثيراً ما تكون حركتهم مقيّدة بسبب الاجراءات الأمنية، ما يقلل الخيارات

بالنسبة إلى تطوير مشاريع تخصصهم، غير أنه يمكن للرجال المشاركة في أسواق المخيمات. وقد يكون تطوير مشاريع للنساء هو الأكثر نفعاً للمهجرين في دارفور، غير أنه ينبغي ألا يقصى الرجال عن مثل هذه الأنشطة. كما ينبغي أن تكون المبادرات حريصة على عدم تمكين مجموعات معينة من المهجرين في المخيمات دون غيرهم، وعلى أن تشمل القبائل والمجموعات المختلفة.

ويمكن أن تستفيد المجتمعات المحاذية للمخيمات من هذه المبادرات أيضاً، خصوصاً إذا أدت إلى تمكين الروابط الاجتماعية والاقتصادية وتسهيل الاستفادة من الأسواق في مخيمات المهجّرين والتجارة بين هذه الأسواق والمراكز المدنية المحيطة بالمخيمات.

كما ينبغي تطوير أنظمة قياس فعّالة وحاسمة لتحديد أي من المشاريع يوفر فرصاً للتحسين وتمكيناً للمجموعات المهمشة، ويساهم في توفير وسائل معيشة محسّنة وفي تحويل النزاع. هناك ثلاث مجالات يمكن من خلالها تطوير مشاريع على مستوى القاعدة في دارفور، وهي مشاريع تتعلق باحتياجات المهجّرين الفورية في المخيمات مثل توفير الماء والمواد الغذائية؛ ومشاريع تتعامل مع الاحتياجات التنموية مثل المواصلات ومواد البناء والطاقة والأمن؛ ومشاريع تتلائم مع استراتيجيات وسائل المعيشة التقليدية للتجارة والزراعة ونتاج المواشي وكذلك الصناعات الثانوية التي تتعلق بها. ويمكن أن يوفر تطوير المشاريع للمهجّرين في المخيمات وسيلة فعّالة خلال القيام بأنشطة إعادة التوطين في المستقبل، ولذا يمكن النظر إلى هذه المشاريع على أنها مشاريع انتقالية.

ومن بالغ الأهمية إشراك لاعبين محليين في عملية التطوير. فاللاعبون المحليون يملكون المعرفة القيمة والفهم والخبرة والروابط مع المجتمعات المستهدفة. ويمكن أن تؤدي تقوية قدرة اللاعبين المحليين على زيادة فعالية الحملات التنموية وتيسير مقاربات التنمية المستدامة، وتنوير السياسات وتعميق الفهم وعدم تكرار الأخطاء السابقة. وهذا هام لجميع مناطق السودان وخصوصاً في دارفور حيث لا يستطيع اللاعبون المحليون في الوقت الراهن الانخراط بشكل كافٍ في العملية التنموية. وبإمكان الملايين من السودانيين المهجّرين داخل البلاد واللاجئين والمقاتلين الذين ينتظرون تسريحهم كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وكذلك المجتمعات السكانية الفقيرة الاستفادة بشكل كبير من مقاربات المشاريع المستدامة لإعادة الدمج والتنمية.